



PROVISIONAL
A/31/PV.97
14 December 1976
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة العادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والتسعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد اميراسنغ (سرى لانكا)
ثم : السيد مورينو مارتينيز (الجمهورية الدومينيكية)
(نائب الرئيس)

- تنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في عام ١٩٦١ : تقرير اللجنة السادسة [١١٢]
- القراران اللذان اتخذهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمسألة تمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية : تقرير اللجنة السادسة [١١٤]
- ٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

- توحيد قواعد ومبادئ قانون الانماء الاقتصادي الدولي وتطويره التدريجي : تقرير اللجنة السادسة [١١٥]
- عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية : تقرير اللجنة السادسة [١٢٤]
- القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري [٦٩]
 - (أ) تقرير اللجنة الثالثة
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- الحالة الاجتماعية في العالم : تقرير اللجنة الثالثة [٧٢]
- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة : تقرير اللجنة الثالثة [٧٤]
v
- حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : تقرير اللجنة الثالثة [٨١]
- تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : [٢٥]
 - (أ) تقرير اللجنة الخاصة
 - (ب) مشروع قرار (A/31/L.29)
 - (ج) مشروع قرار (A/31/L.30)

افتتحت الجلسة في الساعة ٢/٢٥نظر البنود ١١٢ و ١١٤ و ١١٥ من جدول الأعمالمواصلة نظر البند ١٢٤ من جدول الأعمالتنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في عام ١٩٦١ :تقرير اللجنة السادسة (A/31/403)القرارات اللذان اتخذهما مؤتمر الامم المتحدة المعنى بمسألة تمثيل الدول في علاقاتها معالمنظمات الدولية : تقرير اللجنة السادسة (A/31/397) -توحيد قواعد ومبادئ قانون الانماء الاقتصادي الدولي وتطويرها التدريجي : تقرير اللجنة السادسة(A/31/398) .عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية : تقرير اللجنة السادسة(A/31/360) .قدم السيد بوجيلوف (بلغاريا) ، مقرر اللجنة السادسة : تقارير اللجنة (A/31/403) .(A/31/397) ، (A/31/398) و (A/31/360) ، ثم تحدث كما يلي :السيد بوجيلوف (بلغاريا) ، مقرر اللجنة السادسة ، (الكلمة بالانكليزية) : أعتنمبسرور الفرصة لكي أقدم التقارير الأربعة للجنة السادسة المتعلقة بالبند ١١٢ من جدول الأعمال ،الخاص بتنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في عام ١٩٦١ ، والبند١١٤ حول القرارات اللذين اتخذهما مؤتمر الامم المتحدة المعنى بمسألة تمثيل الدول في علاقاتهامع المنظمات الدولية ، والبند ١١٥ حول توحيد قواعد ومبادئ قانون الانماء الاقتصادي الدوليوتطويرها التدريجي ، والبند ١٢٤ حول عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقاتالدولية .وبالنسبة للبند ١١٢ من جدول الأعمال الذي يتناول تنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فييناللعلاقات الدبلوماسية المعقودة في عام ١٩٦١ ، فان توصية اللجنة السادسة واردة في الفقرة ٩ من

تقريرها (A/31/403) . ووفقا لمشروع القرار الذي اوصت به اللجنة السادسة فان الجمعية العامة سوف تحث الدول التي لم تنضم بعد الى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في ١٩٦١ الى أن تصبح أطرافا في هذه المعاهدة . وتؤكد ، من جديد ، الحاجة الى تنفيذها تنفيذا كاملا من جانب الدول ، وتدعو الدول الأعضاء الى تقديم أو استكمال تعاقباتها وملاحظاتها بشأن أساليب وسبل ضمان تنفيذ هذه الاتفاقية ، وكذلك بشأن الرغبة في تطوير أحكام تتعلق بحاملي الحقيبة الدبلوماسية ، مع توجيه الاهتمام المناسب لمسألة وضع الحقيبة الدبلوماسية التي لا يصطحبها حامل الحقيبة الدبلوماسية . كذلك تطالب الجمعية العامة لجنة القانون الدولي أن تدرس - في ضوء المعلومات حول هذه المسألة التي تتلقاها من الدول الأعضاء - ، عن طريق الأمين العام - الاقتراحات الخاصة بوضع بروتوكول يتعلق بوضع حامل الحقيبة الدبلوماسية والحقيبة الدبلوماسية التي لا تكون بصحبة حامل الحقيبة الدبلوماسية . فضلا عن ذلك ، تطلب من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين تقريرا تحليليا ، عن الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في عام ١٩٦١ ، على أساس ما يرد من الدول الأعضاء من تعليقات وملاحظات ، بشأن هذه المسألة ، وعلى أن تأخذ في الاعتبار أيضا نتائج دراسة لجنة القانون الدولي .

وأخيرا ، فان الجمعية العامة تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدرتها الثالثة والثلاثين البند المشار اليه .

وانني الآن أشير الى البندين ١١٤ ، ١١٥ من جدول الأعمال .

وفيما يتعلق بالبند ١١٤ من جدول الأعمال ، والمعنون "القرارات اللذان اتخذهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمسألة تمثيل الدول في علاقاتها بالمنظمات الدولية" فان توصية اللجنة السادسة تجدر ونها في الفقرة ٤ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/31/397 وان توصية اللجنة السادسة بشأن البند ١١٥ من جدول الأعمال وعنوانه "توحيد قواعد ومبادئ قانون الانماء الاقتصادي الدولي وتطويرها التدريجي" ، تجدر ونها في الفقرة ٥ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/31/398.

وان هذين البندين لم تبثهما اللجنة السادسة بسبب عدم توفر الوقت ولهذا ، فان هذه اللجنة توصي الجمعية العامة بادراج البندين في جدول الأعمال المؤقت لدرتها الثانية والثلاثين . وفيما يتعلق بالبند ١٢٤ من جدول الأعمال وهو بعنوان : "عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية" ، فان تقرير اللجنة السادسة قد ورد في الوثيقة A/31/360 وأود أن أشير الى أن الجمعية العامة قررت أن تحيل هذا البند الى اللجنة الأولى وأن تحيله بعد ذلك في مرحلة ملائمة الى اللجنة السادسة لدراسة آثاره القانونية . وفي الجلسة ٥٧ للجمعية العامة ، فانها بعد أن اعتمدت القرار ٣٦ / ٩ بشأن توصية اللجنة الأولى قررت أن تنظر اللجنة السادسة في الآثار القانونية لهذا البند وتقدم تقريرا بشأنه .

والآن من واجبي أن أعلن ان اللجنة السادسة بحثت الآثار القانونية لهذا البند وبناء على

توصية رئيسها قررت باتفاق الرأي أن تدرج في تقريرها للجمعية العامة البيان التالي :

"تلاحظ اللجنة السادسة أن الجمعية العامة قد اعتمدت القرار ٣١ / ٩ المعنون "عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية" . وفي هذا الصدد ترحو اللجنة السادسة من الجمعية العامة توصية الدول الأعضاء عند نظرها في البيانات والمقترحات الخاصة بهذا البند المطلوب منها تقديمه الى الأمين العام بأن تولي الاعتبار الواجب للمسائل القانونية الهامة الداخلة في هذا السياق . وتشير اللجنة السادسة الى

الدور الذي اضطلعت به في اعداد واعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة وفي تعريف العدوان وقد تمت دراسة المسائل القانونية التي ينطوى عليها البند قيد المناقشة ، وستدرس خـلال المداولات المقبلة أو الحالية في هذا الموضوع كل الجوانب التي يستلزمها إعادة النظر في هذا البند عن طريق الجمعية العامة ” . (A/31/360.PP.I-2)

وفي الختام ، أود أن أوصي الجمعية العامة باعتماد تقرير اللجنة السادسة (A/31/360) باتفاق الرأى .

وعملا بحكم المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة السادسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف ننظر في التقرير الأول للجنة السادسة بشأن البند ١١٢ من جدول الأعمال المعنون ” تنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في عام ١٩٦١ . ” وان التقرير وارد في الوثيقة A/31/403 .
والآن سوف نتخذ قرارا بشأن مشروع القرار الذي توصي به اللجنة السادسة في الفقرة ٩ من تقريرها ، الوثيقة A/31/403 .

طلب اجراء تصويت مسجل

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواى ، أوغندا ، ايران ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا

رومانيا ، زاعير ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ،
سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، سيراليون ، شيلي ، العراق ،
عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ،
فلندا ، فولتا العليا ، قطر ، كويا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ،
ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ،
المكسيك ، ملاوى ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ،
موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن
الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد

المتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ،
آيسلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، البحرين ، بلجيكا ، الجمهورية
العربية الليبية ، الدانمرك ، السويد ، فيجي ، كندا ، الكويت ، لكسمبرغ ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ،
النيجر ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليابان .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٢ صوتا مقابل لاشئ ، وامتناع ٢٥ عن التصويت (قرار ٣١/٧٦)*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد فرغنا الآن من النظر في البند ١١٢ من جدول

الأعمال .

وسوف ننظر الآن في تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١١٤ من جدول الأعمال ، المعنون
”القرارات اللذان اتخذهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمسألة تمثيل الدول في علاقاتها بالمنظمات
الدولية” وان التقرير وارد في الوثيقة A/31/397.

(*) وبعد ذلك أبلغ وفدا قبرص وغينيا الاستوائية الأمانة العامة أنهما كانا ينويان

التصويت مؤيدين .

ان توصية اللجنة السادسة قد وردت في الفقرة ٤ من تقريرها ، الوثيقة A/31/397 .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟
اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد فرغنا بذلك النظر في البند ١١٤ من جدول

الأعمال .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف ننتقل الى تقرير اللجنة السادسة فيما يتعلق بالبند ١١٥ من جدول الأعمال بشأن " توحيد قواعد ومبادئ قانون الانما* الاقتصادي الدولي وتطويرها التدريجي " . وهو التقرير الوارد في الوثيقة A/31/398 . ان توصيات اللجنة السادسة تظهر في الفقرة الخامسة من ذلك التقرير . وتقضي هذه التوصية بادراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة ٣٢ للجمعية العامة .

فهل أعتبر أن الجمعية العامة قد وافقت على توصية اللجنة السادسة ؟

اذن تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمت الجمعية العامة البند ١١٥ من

جدول الأعمال .

وننتقل الآن الى البند ١٢٤ من جدول الأعمال والخاص بتقرير اللجنة السادسة بشأن " عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية " ويرد التقرير في الوثيقة A/31/360 . كما ان قرار اللجنة يظهر في الفقرة الرابعة من ذلك التقرير .

فهل أعتبر أن الجمعية العامة توافق على قرار اللجنة السادسة الذي اعتمد باتفاق الرأى ؟

اذن تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والان فقد انتهينا من بحث البند ١٢٤ من

جدول الأعمال .

النظر في البنود ٧٢٦ و٧٢٧ و٨١٩ من جدول الأعمال

القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى :

(أ) تقرير اللجنة الثالثة (الجزءان الأول والثاني) (A/31/273, and Add.1) ،

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/31/404)

الحالة الاجتماعية في العالم : تقرير اللجنة الثالثة (A/31/389)

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة : تقرير اللجنة

الثالثة (A/31/394) .

حالة المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري للمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : تقرير اللجنة الثالثة (A/31/391) .

قَدَّم السيد ابراهيم بدوى (مصر) مقرر اللجنة الثالثة ، تقارير تلك اللجنة
(A/31/394 And A/31/391 و A/31/389 و A/31/273 And Add.1) ، وتكلم كالآتي :

السيد بدوى (مصر) مقرر اللجنة الثالثة : (الكلمة بالانكليزية) : انه لشرف

كبير وسعادة كبرى لي أن أقدم لهذه الجمعية تقارير اللجنة الثالثة التالية :

أولا ، ان تقرير اللجنة الثالثة وارد في الوثيقة A/31/273 . ويتعلق الجزء الأول منه بالبند

٦٩ من جدول الأعمال والمعنون " بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى " . ويشمل هذا التقرير

البند الفرعية الثلاثة التي تشكل البند ٦٩ من جدول الأعمال . ان هذه البنود الفرعية هي : (أ)

" عقد العمل من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى " و (ج) " حالة الاتفاقية الدولية للقضاء

على كل أشكال التمييز العنصرى " و (د) " حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة

عليها " . ولقد بحثت اللجنة الثالثة هذه البنود الفرعية الثلاث معا . أما البند الفرعي (ب) من

٦٩ من جدول الأعمال والمعنون " تقارير لجنة القضاء على التمييز العنصرى " فهو موضوع تقرير منفصل

تجدونه في الوثيقة A/31/273/Add.1 .

ان اللجنة الثالثة قد بحثت البند الخاص بعقد العمل من أجل مكافحة العنصرية والتمييز

العنصرى ، وأعطته أولوية كبرى في بداية الدورة الحالية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٧٧ (د - ٣٠)

وبالإضافة الى عدد من التقارير قدمها الأمين العام الى الجمعية العامة والتي تتعلق بالجوانب

المختلفة لبرنامج العقد ، فان اللجنة الثالثة كان لديها أيضا تقارير ووثائق قدمت تحت هذا البند الى

المجلس الاقتصادى والاجتماعى في دورته الستين ، وكذلك نص مشروعى قرارين أوصى المجلس الجمعية

العامة بأن تعتمد هما .

ان أكثر من تسعين وفدا قد شاركوا في المناقشة العامة الخاصة بهذا البند . وأكد المتحدثون

في المناقشة العامة من جديد على الحاجة الى بذل الجهود العاجلة والمتضافرة من جانب المجتمع

الدولي لاستئصال السياسات البغيضة للفصل العنصرى وكل أشكال التمييز العنصرى .

ان الفقرة السابعة عشر من الجزء الأول من تقرير اللجنة الثالثة (A/31/273) تتضمن مشروعات القرارات التي توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة الآن باعتمادها .

ان مشروع القرار (١) يتعلق بتنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى . هذا المشروع اعتمد في اللجنة الثالثة بالتصويت عليه بندا* الاسماء بأغلبية ١٠٣ مقابل صوت واحد وامتناع ١٦ عضوا عن التصويت . هذا المشروع ضمن أمور أخرى يدين الاحوال التي لا يمكن تحملها والسياسات المتزايدة سائدة في الجنوب الافريقي وفي اماكن أخرى ، بما في ذلك حرمان هذه الشعوب من حقوقها في تقرير المصير والتطبيق اللانسانى والبغيض للتمييز العنصرى والفصل العنصرى . ويحث مشروع القرار كل الدول على ان تتعاون تعاونا كاملا ومخلصا لتحقيق أهداف وأغراض عقد العمل على مكافحة التمييز العنصرى والعنصرية باتخاذ الاعمال والتدابير التي يطالب بها برنامج العقد على الأصعدة الوطنية ، والاقليمية والدولية . كذلك يناشد مشروع القرار الحكومات والمنظمات الخاصة أن تسهم بتبرعات تجعل من الممكن تنفيذ القيام بكل الأنشطة المنصوص عليها في برنامج العقد .

أما مشروع القرار رقم (٢) بعنوان " المؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى " ، هذا المشروع ضمن أمور أخرى يرحب مع التقدير بعرض حكومة غانا باستضافة المؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ويحيط علما بالتدابير التي تفكر هذه الحكومة في اتخاذها ضمانا لنجاح المؤتمر . وفي هذا المشروع فان الجمعية العامة تقرر وفقا للفقرة ١٣ من برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ان تعقد المؤتمر في غانا من أجل ان تعبى* الرأى العام العالمى وتتخذ من التدابير ما من شأنه كفالة التنفيذ التام على المستوى العالمى لمقررات وقرارات الأمم المتحدة بشأن العنصرية والتمييز العنصرى ، والفصل العنصرى ، وانها* الاستعمار وتقرير المصير . هذا المشروع اعتمد في اللجنة الثالثة بندا* الاسماء بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت . فيما يتصل بهذا المشروع ، وهو المشروع الثانى ، أود أن استرعى انتباه الجمعية العامة الى تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/31/404 ، والخاص بالآثار المالية المتصلة بمشروع القرار (٢) وبصفة خاصة الفقرة (٩) من هذه الوثيقة .

أما مشروع القرار (٣) بعنوان " حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى " ، فقد اعتمد في اللجنة باتفاق الرأى ، ومشروع القرار (٤) الخاص بحالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى ومعاقبة مرتكبيها ، فقد اعتمد ايضا في اللجنة الثالثة بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل لا شىء وامتناع ٢٨ عضوا عن التصويت .

ثانيا ، التقرير الوارد في الوثيقة A/31/273/Add.1, Part II والخاص بالبند الفرعي (ب) من بند جدول الاعمال ٦٩ بعنوان " تقارير لجنة القضاء على التمييز العنصرى ". ان اللجنة الثالثة ، هذا العام ، قد بحثت ضمن الوثائق الأخرى المعروضة امامها تقارير اللجنة لسنوات ١٩٧٥-١٩٧٦ . وقد أكدت من جديد المناقشات التي دارت في اللجنة الثالثة حول هذا البند الدور الهام الذى تضطلع به لجنة القضاء على التمييز العنصرى في تنفيذ احكام الاتفاقية مسهمة بذلك بشكل فعال في الجهود الرامية الى القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى . وبالنسبة لهذا البند ، فان اللجنة الثالثة اعتمدت دون تصويت مشروع القرار المشار اليه في الفقرة (١١) من الوثيقة A/31/273/Add.1 ان هذا المشروع ضمن أمور أخرى يعرب عن التقدير للجنة لما تقوم به من عمل تنفيذي لما تعمله من أجل تنفيذ اتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز العنصرى ، مسهمة بذلك اسهاما كبيرا في القضاء على كل اشكال التمييز العنصرى . وتدعو الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية الى ان تلتزم التزاما كاملا بأحكام الاتفاقية والصكوك والاتفاقات الدولية الأخرى التي هي اطراف فيها والخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز على اساس من العرق ، واللون ، والمنشأ أو الأصل الاثني . وتدعو الدول الأطراف في الاتفاقية الى ان تضمن ما تقدمه من تقارير ، بموجب الفقرة (١) من المادة (٩) من الاتفاقية ، معلومات عن حالة علاقاتها مع الأنظمة العنصرية في الجنوب الافريقي وفقا للمقرر (٢) (د - ١١) ، الذى اتخذته اللجنة في ٧ نيسان / ابريل ١٩٧٥ .

ثالثا ، التقرير الوارد في الوثيقة A/31/389 والخاص ببند جدول الاعمال ٧٢ بعنوان " الحالة الاجتماعية في العالم " . فان الفقرة (١٧) من هذه الوثيقة تشير الى ثلاثة مشروعات قرارات توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة أن تعتمد ها .

مشروع القرار (١) ، بعنوان " تنفيذ اعلان حقوق المعوقين " ، ويوصي ضمن أمور أخرى أن كل الدول الاعضاء يجب ان تأخذ في الاعتبار الحقوق والمبادئ الواردة في اعلان حقوق المعوقين عند وضع سياساتها ، وبرامجها وخططها ، لقد اعتمد مشروع القرار في اللجنة الثالثة دون تصويت . أما مشروع القرار (٢) ، بعنوان " تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم " ، هذا المشروع يأخذ في الاعتبار ضمن أمور أخرى ، تقرير ١٩٧٤ الخاص بالحالة الاجتماعية في العالم وكذلك النقاط

والآراء المختلفة التي تم التعبير فيما يتعلق بجوهر وشكل هذا التقرير خلال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . وقد اعتمدت اللجنة الثالثة هذا المشروع دون تصويت .

أما مشروع القرار (٣) ، بعنوان " الحالة الاجتماعية في العالم " ، فيؤكد ضمن أمور أخرى ضرورة الالتزام بالمبادئ وتنفيذ القرارات الخاصة بإنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد وكذلك الأهداف والتدابير السياسية الخاصة بالاستراتيجية الدولية لعقد الأمم المتحدة الثاني للامم المتحدة باعتبار أن ذلك شرطاً أساسياً مسبقاً لنجاح التدابير الرامية إلى القضاء على الفقر وضمان احراز تقدم اجتماعي حقيقي في الدول النامية . ويؤكد من جديد أيضاً أن القضاء على الامبريالية ، والاستعمار ، والعدوان ، والاحتلال الاجنبي ، وكل اشكال التمييز والفصل العنصري والتهديدات ضد السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية كلها شرط مسبق للتقدم الاجتماعي والاقتصادي . ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اصدار التقرير الخاص بالحالة الاجتماعية في العالم كل اربع سنوات ، آخذاً في الاعتبار أحكام مشروع القرار هذا . ان اللجنة الثالثة اعتمدت مشروع القرار هذا بأغلبية ٩١ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ١٠ اعضاء عن التصويت .

التقرير الرابع الوارد في الوثيقة A/31/394 المتعلق بالبند ٧٤ من جدول الاعمال ، بعنوان " التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة " . وتوصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة في الفقرة (٨) من هذه الوثيقة باعتماد مشروع القرار المعنون " التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة المرتبطة بالسجن أو الحجز " .

ويطالب هذا المشروع ، ضمن أمور أخرى، الاعلان الخاص بحماية كل الافراد من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية ، أو اللا انسانية أو المهينة ، والذي اعتمده الجمعية العامة بالاجماع في القرار ٣٤٥٢ (د - ٣٠) . كذلك يطالب هذا المشروع الحكومات ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الانسان ، أن تنشر على أوسع نطاق الاعلان الخاص بحماية كل الافراد من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة . وقد اعتمدت اللجنة الثالثة هذا المشروع بغير تصويت .

خامسا ، التقرير الوارد في الوثيقة A/31/391 والخاص بالبند ٨١ من جدول الاعمال المعنون " حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختيارى للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية " . وقد أكد المتحدثون في المناقشة العامة حول هذا البند أن سريان مفعول هذا العهد كان من أهم التطورات المشجعة في مجال حقوق الانسان خلال السنة الماضية . ومشروع القرار الذى توصي اللجنة الثالثة اعتماده من جانب الجمعية العامة وارد في الفقرة ١٠ من التقرير يعكس مثل هذه الحقيقة .

ان مشروع هذا القرار يرحب مع الارتياح العميق بدخول هذا العهد الدولي حيز التنفيذ ويعتبر ذلك خطوة كبرى في الجهود الدولية الرامية الى تعزيز الاحترام العالمي والالتزام بحقوق الانسان والحريات الاساسية . وقد اعتمد مشروع هذا القرار في اللجنة الثالثة بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل لا شيء وامتناع واحد عن التصويت .

تنفيذا للمادة ٦٦ من النظام الداخلى ، تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثالثة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف ننظر أولا تقرير اللجنة الثالثة الوارد في جدول الاعمال تحت البند ٦٩ المعنون " القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى " ، والوارد في الوثيقتين (A/31/273 and Add.1) . وسأدعو الممثلين الذين يرغبون في تعلييل تصويتهم على أى من مشروعات القرارات الخمس أو كلها التي تظهر في الجزئين الاول والثاني من تقرير اللجنة الثالثة .

السيدة غونزاليز مارتينيز (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : لقد طلب وفد المكسيك الكلمة لأنه يود أن يشرح اننا سوف نصوت لصالح مشروع القرار ٢ الوارد في التقرير المتضمن في الوثيقة A/31/273 ، المتعلق بالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . ويبدو لنا أن هذا الموقف الوحيد الذي يتمشى مع رفضنا للعنصرية والتمييز العنصري وكذلك رفضنا للوضع غير المحتمل السائد في الجنوب الافريقي بسبب تطبيق سياسات الفصل العنصري . ولكن تصويتنا يجب أن يفهم في ضوء الاسباب التي شرحناها في الجلسة العامة للجمعية العامة (٢٤٤١) في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نتخذ الآن قرارا حول مشروعات القرارات الاربع التي أوصت بها اللجنة الثالثة في الجزء الاول من تقريرها (A/31/273) ، في الفقرة ١٧ . ومشروع القرار الاول يتعلق بـ " تنفيذ برنامج عقد العمل بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري " .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

(وأجرى تصويت مسجل)

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الارجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، أفغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، بابواغينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ،

سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافوره ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، السودان ، السويد ، سيراليون ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل .

المتنعون : استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أوروغواي ، ايطاليا ، بلجيكا ، شيلي ، فرنسا ، كندا ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هندوراس ، هولندا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٤ عن التصويت .

(قرار ٧٧/٣١) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ونتحول الآن الى مشروع القرار الثاني ، بعنوان

” المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ” . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

فأجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ،

اسبانيا ، افغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ،

* وبعد ذلك أبلغ السكرتارية وفدا غينيا الاستوائية ونيجيريا أنهما كانا ينويان

التصويت مؤيدين .

اندونيسيا ، أوروغواى ، أوغندا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ،
 بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ،
 بورما ، بروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ،
 تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية
 أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية
 الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ،
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ،
 رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ،
 السلفادور ، سنغافوره ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، السودان ،
 سيراليون ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ،
 غينيا ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ،
 قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ،
 مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ،
 المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ،
 النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ،
 اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، كندا .

المتنعون : استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ،

بابوا غينيا الجديدة ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، فرنسا ، فيجي ،
 كوستاريكا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 النرويج ، هولندا .

واعتمد مشروع القرار الثانى بأغلبية ١١٠ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع ١٦ عن
التصويت . (قرار ٣١/٧٨) *

* ثم بعد ذلك أبلغ السكرتارية وفدا غينيا الاستوائية ونيجيريا أنهما كانا ينويان
التصويت مؤيديين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سنتقل الآن الى مشروع القرار الثالث الوارد في
الفقرة ١٧ من الوثيقة A/31/273 ، صفحة ١٢ من النص العربي بعنوان " حالة الاتفاقية الدولية
للقتضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . "

لقد وافقت اللجنة الثالثة على هذا المشروع باتفاق الآراء . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية
العامة تريد أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٣١/٧٩)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتقل الآن الى مشروع القرار الرابع بعنوان " حالة
الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها " الوارد في الصفحتين ١٣ ، ١٤ من
النص العربي للتقرير . طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ،
أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ،
باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش ،
بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بسيرو ،
تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ،
تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية
الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ،
جمهورية الكايبون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ،
رومانيا ، زاعير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ،
سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافوره ، السنغال ، سورينام ، السودان ،
سيراليون ، شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ،
غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ،

قبرص، قطر، كويا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيريا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديفا، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، نيبال، النيجر، الهند، بنفارييا، اليمن، اليمن الديمقراطية، يوغوسلافيا، اليونان.

المعارضون: لا أحد .

المتنعون: اسبانيا، استراليا، اسرائيل، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، أوروغواي، ايران، ايرلندا، آيسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، سوازيلند، السويد، فرنسا، فنلندا، فيجي، كندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان.

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ٩٩ صوتا، مقابل لاشيء، وامتناع ٣٠ عن التصويت

(القرار ٨٠/٣١) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) سوف أدعو الآن الممثلين، الذين يرغبون في التكلم تعليلا لتصويتهم بعد التصويت، بالنسبة للجزء الأول من التقرير.

السيد هاب (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): نود أن نسجل في محضر الجلسة أن الولايات المتحدة لم تشارك في التصويت على مشروع القرارين الأول والثاني، ان موقف الولايات المتحدة بالنسبة لهذين القرارين قد شرحتهما خلال المناقشة التي دارت حول هذا البند في اللجنة الثالثة.

* ثم أبلغ السكرتارية وفدا غينيا الاستوائية ونيجيريا أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.

السيدة بن آمي (اسرائيل) (الكلمة بالاسبانية) : من حيث المبدأ فان اسرائيل تؤيد بصدق أية اجراءات عادلة لها مايررها للقضاء على الفصل العنصرى ، ونود أن نقول أن احترام كرامة الانسان أمر ضرورى وأساسى في حياة شعبنا . لذلك فان بلدى حاولت القضاء على أية صورة من صور التمييز أو التفضيل على أساس اللون أو الدين أو العرق مما يمس التمتع بحقوق الانسان أو كرامته أو حرية .

رعى أساس هذا الموقف ، فان اسرائيل شاركت دون شك في عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، حسب المبادئ والأهداف الأصلية الواردة في القرار ٣٠٥٧ (د - ٢٨) .
ومما يؤسفنا أن مشروعى القرارين الأول والثاني الواردين في الوثيقة A/31/273 غير مقبولين بالنسبة لوفدى للأسباب التي ذكرناها أثناء المناقشة في اللجنة الثالثة .

ان هذا هو الوقت المناسب ، لكي نقول بالاشارة المباشرة أو غير المباشرة لهذا المشروع أو لبعض القرارات الأخرى أنه قد أدخل عليها عناصر أجنبية ومقارنات مما يقضي على اتفاق الآراء حول العنصرية ، ويؤثر على فاعلية العقد . ان الاشارة الى قرارات خاطئة لن تؤدي الى القضاء على أوجه النقص . ان تكرار مثل هذه الاشارة من شأنه أن يزيد من أوجه الاختلاف والقصور .

ولهذه الأسباب فان وفدى اضطر الى التصويت ضد القرارين الأول والثاني الواردين في الوثيقة A/31/273 ومع هذا فلا يزال يحدونا الأمل ، في أن الأهداف الأصلية للعقد ستتم اعادةتها في المستقبل القريب عندما يحدث ذلك ، فان اسرائيل سوف تؤيد أية جهود دولية صادقة ترمي الى القضاء على التمييز العنصرى في كافة صورها وفي جميع أنحاء العالم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن أعضاء الجمعية للانتقال الى الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثالثة الوارد في الوثيقة A/31/273/Add.1 . ومشروع القرار الذى أوصت به اللجنة واد في الفقرة ١١ .

لقد اعتمدت اللجنة الثالثة هذا المشروع بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣١ / ٨١) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ٦٩ من

جدول الأعمال .

وسوف ننظر الآن في تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٧٢ ، وعنوانه " الحالة الاجتماعية في العالم " . الوارد في الوثيقة A/31/389 .

في الفقرة ١٧ من التقرير أوصت اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد ثلاثة مشاريع قرارات .

وأدعو الآن ممثل الجزائر للتكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت .

السيد خميس (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : بصراحة ، ليس هذا تعليلاً للتصويت قبل التصويت ، ولكنني اود ان استرعي انتباه الجمعية الى حقيقة انه قد وردت ؛ في الفقرة (٥) من مشروع القرار (٣) ، بعنوان " الحالة الاجتماعية في العالم " الوارد في الصفحات ٦ و ٧ و ٨ من الوثيقة A/31/389 ، حاشية في نهاية الصفحة ٨ ، تشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د. أ. ٧) . ولا اعتقد انه عندما اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا فان الفقرة (٥) من منطوقه تقرأ كما يلي :

" وتؤكد من جديد الأهمية الملحة لمراعاة المبادئ وتنفيذ المقررات المتصلة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . . . ٨ /

لذلك لا اعتقد انه عندما اعتمدت اللجنة الثالثة هذا القرار اشارت فقط الى القرار ٣٣٦٢ (د. أ. ٧) . ان النظام الاقتصادي العالمي الجديد قائم على عدد من القرارات الاخرى ، وليس فقط على تلك التي صدرت عن الدورة السابعة الاستثنائية .

لذلك السبب ، فان وفد بلادي يود ، ان يطلب منك ، سيدي الرئيس ، العمل على حذف اية اشارة الى القرار ٣٣٦٢ (د. أ. ٧) وان نكتفي بأن نقول :

" نؤكد من جديد الأهمية الملحة لمراعاة المبادئ وتنفيذ القرارات المتصلة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وكذلك اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية . وتدابيرها المتعلقة بالسياسة العامة " .

ولا اعتقد انه من الضروري ان نشير الى القرار ٢٦٢٦ (د. أ. ٢٥) الصادر عن الجمعية العامة ، لان هذا القرار معروف لدى كافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، لان هذا القرار هو الذي بين الخطوط العريضة التي سارت عليها الجمعية العامة بالنسبة لهذا الموضوع .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اشار ممثل الجزائر الى الحاشية المتعلقة بالفقرة (٥) من مشروع القرار (٣) الوارد في الصفحة (٨) من النص الانكليزي في الوثيقة A/31/389 حيث تمت الاشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د. أ. ٧) بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتبدو هذه الحاشية غير مناسبة في نظري ، واذا لم يكن هناك اي اعتراض ، سوف اعتبر ان الجمعية العامة توافق على شطبها .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تنتقل الجمعية العامة الآن الى اتخاذ قرار بشأن مشاريع القرارات : اولا وقبل كل شيء ، حول مشروع القرار (١) ، الوارد في الفقرة ١٧ من الوثيقة A/31/389 ، بعنوان " تنفيذ اعلان حقوق المعوقين " . ولقد اعتمدت اللجنة الثالثة هذا المشروع دون تصويت . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٣١ / ٨٢) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار الثاني وعنوانه " تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم " اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟ .

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣١ / ٨٣) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نأتي الان الى مشروع القرار الثالث ، بعنوان " الحالة الاجتماعية في العالم " ، وقد طلب اجراء تصويت مسجل على مشروع القرار هذا .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، آيسلندا ، بابواغينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير

زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، السلفادور ،
سنغافوره ، السنغال ، سوازيلندا ، سورينام ، السودان ، السويد ، سيراليون
شيلي ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ،
غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا-
العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ،
كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ،
المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، مديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ،
موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيوزيلندا ،
الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، الزنجان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ،

الدانمرك ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليابان ،

اعتمد مشروع القرار باغلبية ١٢٠ صوتا مقابل لاشيء ، وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت

(القرار ١٨٤ / ٣) *

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث لا يوجد تعليل للتصويت بعد التصويت ، بهذا

نكون قد انتهينا من دراسة البند ٧٢ من جدول الأعمال .

وسوف ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٧٤ من جدول الأعمال ، بعنوان

* وبعد ذلك ابلغ وفد نيجيريا الامانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

"التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" الوارد في-

الوثيقة A/31/394 .

حيث لا يوجد تعليل للتصويت قبل التصويت ، سوف نتخذ الآن قراراً بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة (٨) تقريرها الوارد في الوثيقة A/31/394 ، في الصفحتين ٢ و ٣ من النص الانكليزي . ولقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع هذا القرار دون تصويت . فهل لي أن اعتبر ان الجمعية ترغب في ان تحذو ونفس الحذو ؟ اذا لم يكن هناك اى اعتراض ، فسوف اعتبر ان الجمعية توافق على ذلك .

اعتمد مشروع القرار (A/31/85) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث لا يوجد تعليل للتصويت بعد التصويت ، نكون

بهذا قد انتهينا من دراسة البند ٧٤ من جدول الاعمال .

سوف ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٨١ من جدول الاعمال ، بعنوان ، " حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية " الوارد في الوثيقة A/31/391 .

حيث لا يوجد تعليل للتصويت قبل التصويت ، سوف نتخذ الآن قراراً بشأن مشروع القرار الذي اوصيت به اللجنة الثالثة في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/31/391) .

اعتمد مشروع القرار باغلبية ١٢٩ صوتاً مقابل لا شئ ، ولم يمتنع احد عن التصويت . (القرار

(٨٦ / ٣) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث لا يوجد تعليل للتصويت بعد التصويت ، بهذا

نكون قد انتهينا الآن من دراسة البند ٨١ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ٢٥ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

(أ) تقرّب اللجنة الخاصة (A/31/23 and Add.1-10) ؛

(ب) مشروع قرار مقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أوغندا ، بلغاريا ، بنن ،

بوروندي ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، جزر القمر ، جمهورية

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية

الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية

الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، زامبيا ، سرى لانكا ، السنغال ، السودان ، عمان ،

غانا ، غيانا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، ليبيريا ، مالي ،

ماليزيا ، مدغشقر ، منغوليا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا (A/31/L.29) ؛

(ج) مشروع قرار مقدم من اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، بلغاريا ، بنن ، بوروندي ، ترينيداد

وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، جزر القمر ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية

العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ،

السنغال ، السودان ، عمان ، غانا ، غيانا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، كوبا ،

الكونغو ، الكويت ، ليبيريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، منغوليا ، الهند ، هنغاريا ،

يوغوسلافيا (A/31/L.30) .

السيد ساوئيتشاك (جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : منذ قيام

الجمعية العامة في عام ١٩٦٠ ، باعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

بموجب القرار ١٥١٤ (د - ١٥) نالت عدة اقاليم استقلالها . ويسر وفدى أن يرى شعوب سيشيل

وأنغولا وساموا الغربية وقد استقلت ، بعد فترة طويلة من الخضوع . ان قبول هذه الدول ، كأعضاء

في الأمم المتحدة سوف يدعم - في هذه المنظمة - حركة الكفاح من اجل تحرير الشعوب ، والاقاليم

سواء كانت كبيرة أو صغيرة .

(السيد ساوثيتشاك ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

ان هذا الدعم أمر ضروري ، خاصة وأننا نلاحظ بأسف ، في الوقت الحالي أن الاستعماريين القدامى والجدد ، والامبرياليين ، على الرغم من تقهقرهم وانهمزامهم ، ما يزالون يتشبثون فـي محاولات يائسة ، بالابقاء على الأوضاع الراهنة لفرض سيطرتهم واستغلالهم على الشعوب المستعمرة ، وعلى موارد ها الطبيعية وهذا هو ما يحدث في افريقيا الجنوبية وفي ناميبيا ، وزبابوى ، وفي مناطق أخرى عديدة من العالم .

في مختلف الأقاليم صغيرة أو كبيرة ، في القارات أو في وسط المحيطات ، يمارس الاستعماريون القدامى والجدد ، والامبرياليون مختلف الألاعيب الماكرة لتعطيل عملية تصفية الاستعمار ، مما يعوق جهود الأمم المتحدة في هذا الشأن .

ولكن منظمنا الدولية تعي اليوم أكثر مما مضى ، مسؤولياتها ازاء الشعوب التي لم تستقل بعد . كما ان هذه المنظمة تعمل بأى ثمن ، على تصفية الاستعمار القديم والجديد ، والامبريالية في جميع اشكالها وصورها . وفي هذا المجال ، فان جهود منظمنا ، وجهود لجنة الاربعة والعشرين مشجعة ، وهي تستحق اعجابنا العميق . ويود وفدى أن يعرب للجنة الاربعة والعشرين ، وخاصة لرئيسها ، السفير سالم من تنزانيا ، عن امتناننا لجهوده المستمرة المكرسة لخدمة قضية تصفية الاستعمار .

ويعلم الجميع انه في اطار هذه الانشطة ، أرسلت لجنة الاربعة والعشرين ، الى بعض الأقاليم بعثات زائرة لاستطلاع الأوضاع المحلية الراهنة . كما أنها عقدت اجتماعات ، ومشاورات خارج مقر منظمنا . وتعتبر المعلومات التي وفرتها لنا اللجنة مفيدة ، وأتاحت لنا اتخاذ مقررات موضوعية . ويود وفدى ، على ضوء خبرته المتواضعة في هذا المجال ، أن يبدى رأيه عن بعض الحقائق البارزة التي تعطل ، في رأينا ، عملية انها الاستعمار . وترجع هذه الحقائق - ويؤكد وفدى ذلك - الى سوء نية الاستعماريين القدامى والجدد ، والامبرياليين وعملائهم . وكما لوحظ في عـدة مناسبات ، عند ما كانت عملية تصفية الاستعمار بالنسبة لاقليم معين تقترب من نهايتها ، حاولت الدول الاستعمارية القديمة والجديدة وعملاؤها ايجاد كافة العقبات الجغرافية والتاريخية والعرقية ، والقانونية

(السيد ساوئيتشاك ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

والدستورية ، ولجأوا الى مختلف انواع الضغط والتهديد والتخويف لاحتباط تطلعات الشعوب المستعمرة . ويكون الاجراء الذي يلجأون اليه ، هو تقسيم شعب نفس الأمة ؛ حتى تسير مختلف المجموعات في طرق مختلفة ، في مجال الاستقلال أو تسير في الطريق الذي يمليه عليها الاستعماريون . وهكذا تظهر في نفس الشعب ، تيارات واتجاهات مختلفة في مجال الاستقلال . يطالب أحد هـا بالاستقلال تحت سيطرة الاستعماريين ، بينما يطالب التيار الآخر بالاستقلال الحقيقي . ويبدد الكفاح صعبا وحتما بالنسبة لمن يطالبون بالاستقلال الحقيقي . ويقضي اجراء آخر بممارسة القهر اما بصورة مباشرة عن طريق الاستعماريين القدامى والجدد ، واما بواسطة اشخاص مأجورين ، للقضاء علي أية دفعة لكفاح التحرر* .

* تولى الرئاسة السيد مورينو مارتينيز (الجمهورية الدومينيكية) نائب الرئيس .

(السيد ساوثيتشاك ، جمهورية
لا و الديمقراطية الشعبية)

وفي معظم الأحوال ، فان قوى القهر تمارس كل هذه الاجراءات وتفرضها على الشعوب المستعمرة وتعرضها لآلام فظيعة . وأن حالة التوتر وتصاعد العنف في افريقيا الجنوبية ، وفي ناميبيا وزمبابوى في الوقت الحالي ، انما هي بسبب السياسة الاجرامية القائمة على الفصل العنصرى ، وسياسة القمع العنيفة التي تمارسها على نطاق واسع نظم الأقلية العنصرية في افريقيا الجنوبية وفي روديسيا ومن ثم تعكس الصورة الحقيقية للاستعمار . ولكن في افريقيا الجنوبية ، وفي ناميبيا ، وفي زمبابوى فان الشعوب الافريقية المغلوبة على أمرها ، لا تستسلم لمحاولات التخويف ، بل تعتمد على قواها الذاتية ، وعلى التأييد المتزايد من المجتمع الدولي ، وذلك تحت قيادة ممثلها الحقيقيين حيث تخوض نضالا باسلا لتحقيق الاستقلال والحرية .

هكذا ، ففي الجنوب الافريقي ، فان شعب زمبابوى تحت قيادة حركات التحرر الوطني ، عازم اليوم على أن ينتزع السلطة من نظام الحكم المتمرد في سالزبرى ويقيم حكومة انتقالية تتولاها الأغلبية قبل الحصول على الاستقلال الكامل ، الذى يجب أن يتحقق في أقرب فرصة ممكنة ، وفي هذا الشأن ، فان المؤتمر الذى يضم الدولة المسؤولة عن الادارة في روديسيا ، وحكومة المتمردين ، والزعماء الأفرقة الحقيقيين ، لم يأخذ مكانه بعد في جنيف ، ويجب ألا يؤدي ذلك الى الاقلال من يقظة الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، لأن الماضي قد أثبت لنا أن ايان سميث لن يقبل مطلقا الأمر المحتوم ، طالما أنه يستطيع اللجوء الى طرق ملتوية . ومن الضرورى أن يضاعف المجتمع الدولي ضغطه على نظام الحكم غير الشرعي ، وذلك رغم المفاوضات التي نرحب بها جميعا .

وفيما يتعلق بافريقيا الجنوبية ، فمن الضرورى أيضا ألا تتردد الدول الأعضاء في هذه المنظمة في اتخاذ الاجراءات اللازمة لاجبار حكومة بريتوريا على وضع حد دون ما تأخير للسياسة البغيضة للفصل العنصرى ، وسياسته الوحشية العنيفة ضد الشعب الافريقي في افريقيا الجنوبية ، وحتى يتم انتقال السلطة الى أيدي الأغلبية .

يجب علينا من جديد ، وبصورة ملحة أن نجبر افريقيا الجنوبية وكافة الطرق على الانسحاب من ناميبيا ، ذلك الاقليم الدولي الذى احتلته بصورة غير مشروعة ، على الرغم من الرأى الذى أبدته محكمة العدل الدولية ، وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا ، والعمل على سرعة انسحاب افريقيا الجنوبية ، وأن يحقق شعب ناميبيا استقلاله ، وحرية الكاملة . وعلى المجتمع

الدولي أن يؤيد - دون تحفظ - حركة سوابو باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا . وفي هذا الصدد ، وعلى الرغم من أن حركة سوابو قد أحرزت انتصارات باهرة على الصعيدين المحلي والدولي مما جعلها تسير بخطى سريعة على طريق الاستقلال والحرية الكاملة . الا أن هناك عقبات عديدة وقوية ، خاصة عندما نفكر في النقص الثلاثي الذي مارسه الدول الغربية الثلاث الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، وذلك بالنسبة لمشروع القرار المقدم من الدول الافريقية ، ودول عدم الانحياز الأعضاء في المجلس ، والذي يوصي باتخاذ الاجراءات المناسبة حتى تضطر افريقيا الجنوبية لأن تستجيب لمضمون القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) الصادر عن مجلس الأمن .

ان هذا وضع مؤسف خاصة ، وأن نفس تلك الدول ، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة ، مازال تقدم الى نظام افريقيا الجنوبية الأسلحة ، والمعدات العسكرية التي تسمح لها بالابقاء على احتلالها غير المشروع لناميبيا . ان التحالف الآثم بين افريقيا الجنوبية ونفس هذه القوى الغربية ، يشكل خطرا بالغا على السلام في الجنوب الافريقي . كما أنه احتيال خطير على القانون وعلى الحق ضد شعب ناميبيا ، الذي تعترف له نفس هذه الدول بالحق في تقرير المصير وفي الاستقلال . كيف يمكن أن نفسر موقف هذه الدول الكبرى في الوقت الذي تعلن فيه ايمانها بالحقوق الثابتة لشعب ناميبيا مازال تزود بالسلح الحكومة الطاغية في افريقيا الجنوبية ؟ .

لقد حان الوقت لهذه الدول لا نقاذ شرفها ، أن تكف عن خداع نفسها ، وأن تتعاون مع بقية دول المجتمع الدولي في اتخاذ الاجراءات الضرورية لوضع حد ، للوضع الخطير السائد حالياً في ناميبيا .

وبالرغم من الأعيب ، ومحاولات التعطيل على الصعيدين المحلي والدولي ، فان شعب ناميبيا بزعامه حركة سوابو ، سوف يواصل كفاحه الباسل حتى يحقق النصر النهائي . وان هذا الكفاح قد حظي بتأييد وتعاطف متزايدين من قبل المجتمع الدولي . وهكذا ، فان مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز الذي انعقد في نهاية شهر آب/ أغسطس الماضي في كولومبو يسرى لانكا ، قد أكد من جديد تأييده الكامل المطلق للكفاح المشروع لشعب ناميبيا ، وحذر النظام العنصرى في افريقيا الجنوبية ، وأكد بصورة قاطعة أن أية أعيب تستهدف اعاقه كفاح شعب ناميبيا من أجل تحقيق حقه في الاستقلال وتقرير المصير ، لن تؤدي الا الى تزايد العنف بكل آثاره .

ان شعب لاو قد تعرض منذ حوالي قرن مضى لنظام استعماري رجعي ، كما تعرض للعدوان من قبل الامبريالية ، والاستعمار الجديد ، ولكنه استقل ، وتحرر ، بفضل تمسكه بكرامته وكفاحه تحت ادارة الحركة الشعبية الثورية في لاو . وبعد أن حققنا تطلعاتنا الوطنية ، فاننا نعتبر من واجبنا أنه من الضروري ان نساعد الشعوب المغلوبة على أمرها التي تشترك معنا في خصائص كثيرة . ولذلك ، فاننا نولي أهمية كبيرة لنشاط تصفية الاستعمار الذي تضطلع به الأمم المتحدة ، ونؤيد كفاح كافة حركات التحرر الوطني المشروعة في الأقاليم الصغيرة والكبيرة .

وفيما يتعلق بالأقاليم الصغيرة ، فان وفد بلادي يرحب بكون الأمم المتحدة ، وخاصة لجنة الأربعة والعشرين ، في العام الماضي ، قد أولت اهتماما خاصا لهذه الأقاليم ، ولا يوجد أي شك في أن كافة الشعوب مهما كان عدد أفرادها تتمتع بنفس الحق في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د - ١٥) . وان وفد بلادي يؤيد تماما الفكرة القائلة بأن اعتبارات مساحة الأراضي أو العزلة الجغرافية ، أو الموارد المحدودة ، يجب ألا تعطل بأية طريقة ما تنفيذ اعلان منح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وهكذا ، فاننا نعارض كافة المناورات والمحاولات التي يقوم بها الاستعماريون القدامى والجدد ، والامبرياليون لجعل هذه الأقاليم نقطة ارتكاز عسكري أو بحري ضد مصالح وتطلعات شعوب وسكان هذه الأقاليم .

ان أحد أوجه نجاحات الأمم المتحدة البارزة منذ انشائها ، هو عطية تصفية الاستعمار . وبفضل جهود مستمرة اضطلعت بها هذه المنظمة ، استقلت الملايين العديدة من الشعوب المضطهدة وحقت حريتها وكرامتها ، وبالتالي فانه من السهل علينا أن نفهم السرعة التي احتلت بها هذه الشعوب المحررة مكانها في الأمم المتحدة حتى تؤيد بشدة حركات الكفاح من أجل الاستقلال والحرية لصالح كافة الشعوب .

من السهل أيضا أن نفهم الأمل الذي تضعه الشعوب للخاضعة للاستعمار والقهر والسيطرة في الأمم المتحدة ، ومن المهم بالنسبة لنا ألا نخيب آمال تلك الشعوب .

السيد الحسين (موريتانيا) (الكلمة بالانكليزية) : اذا كان هناك موضوع يستحق المعالجة بعناية خاصة من قبل هذه المنظمة ، فانه يكون هذا الموضوع المطروح اليوم على الجمعية العامة .

ان الكلمات العديدة التي تم الادلاء بها من فوق هذه المنصة خلال عدة أيام ، وتلك التي سيدلى بها في المستقبل تعبر عن اهتمام الامم المتحدة بهذه المسألة .
لقد انقضى أكثر من ١٥ عاما منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المتعلق باعلان منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة ، ان اعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ لم يكن هدفه الوحيد هو البحث عن الوسائل الكفيلة بوضع حد لحالة بالية تتميز بالتبعية والاستغلال وانكار الكرامة . ان اعتماد هذا القرار يعبر عن الايمان بالحقوق الأساسية للانسان ، وكرامة الفرد ، وضرورة الابقاء على وحدة الامم وسلامة أراضيها .

وان الجمعية العامة ، تأكيدا منها في هذا القرار على المبادئ الأساسية في الميثاق ، ومنح منظماتنا دورا رائدا في قيادة الأقاليم المستعمرة نحو الاستقلال ، أرادت الامم المتحدة أن يسود القانون والحكمة والقانون الدولي حيثما سادت القوة فيما مضى .

ان اعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) كان منعطفا في الطريق ، وكان حاسما في تاريخ منظماتنا ، كان منعطفا هاما وحاسما لأنه منذ هذا التاريخ فان الامم الصغيرة والأقاليم غير المستقلة التي لم تكن تتمتع الا بحقها ، استطاعت أن تتمتع بتأييد هيئة الامم المتحدة ، وتضامن المجتمع الدولي معها ، لاثبات مطالبها العادلة المشروعة . كان منعطفا حاسما وهاما لأنه سمح لمنظماتنا بأن تقترب كل يوم من أهدافها ومن مثلها الأعلى أي العالمية ، كان منعطفا هاما وحاسما لأن المنهج المرن والواقعي المنصوص عليه في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) أعطى لكل أمة ولكل شعب عدة اختيارات لتقرير مصيرها ومستقبلها .

ان ميثاق تصفية الاستعمار هذا كان من شأنه أن يسهل دور منظماتنا ، وأن يفتح الطريق أمام تفهم أفضل بين الشعوب .

وخلال هذه السنوات ، كانت عدة دول ، خاضعة للسيطرة الاستعمارية قد استقلت ، وأصبح

معظم هذه الأقاليم أعضاء في منظمة الامم المتحدة، ومن المؤكد أنه في كثير من الأحيان أن العهود التي أعطيت والواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لم تحترم، والصلبية التي أرادت الامم المتحدة أن تقوم بها في مجال تصفية الاستعمار لتجنب الشعوب الآلام قد تم تجاهلها، الأمر الذي لم يترك خيارا للشعوب المقهورة سوى طريق الكفاح من أجل الاستقلال والسيادة .

وانا كان هذا أمر نأسف له لما تسبب فيه من آلام الا أن هذا الكفاح قد أثبت أن التضامن الدولي مع الشعوب المغلوبة على أمرها لم يكن كلمة فارغة المحتوى .

فحيثما لم تسد الحكمة ولم يحترمها الاستعمار، فان المجتمع الدولي بفضل تأييده المادى والأدبي للشعوب المستعمرة فرض قوة القانون الدولي والعدالة وفقا لأحكام القرار رقم ١٥١٤ (د - ١٥) .

وقد أمكن بفضل التضامن الدولي أن تتلاشى آخر قلاع الاستعمار وأن تصبح حركة تحرر واستقلال الشعوب والبلدان المستعمرة أمرا لا رجعة فيه .

ومن حقنا بعد هذه الخمس عشرة سنة أن نرحب بأن عدة دول قد استقلت، وان آثارا كثيرة للسيطرة الاستعمارية لا تعتبر الا نكزى بعيدة لمرحلة انقضت، لا يسعنا الا أن نبدي الأسف للأوضاع التي لا زالت قائمة في بعض مناطق العالم . وفي افريقيا خاصة، حيث توجد أنظمة حكم ظالمة قائمة على السيطرة والتفرقة العنصرية ولا زالت تتحدى المجتمع الدولي .

ولا تزال الحالة في ناميبيا جامدة، وبالرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبالرغم من الرأى القاطع الصادر عن محكمة العدل الدولية . ويبدو اليوم أن كل شيء يشير الى أن افريقيا الجنوبية تحاول، من اختبار الى اختبار أن تثبت عدم قدرة منظمنا على تسوية هذه المشكلة .

وانا ترفض افريقيا الجنوبية أن تؤدى منظمنا الدور اللائق بها في موضوع ناميبيا، وبسبب مواصلتها اتباع سياسة اقامة البانتوستانات فانها قد سارت في تنفيذ سياسة استفزازية قائمة على التخويف .

وانا لم نواجه هذا التحدى فما من شك في أن حركات التحرر ستفعل ذلك، تلك

الحركات التي يؤيدها المجتمع الدولي والتي سوف تؤدى الى انتصار القانون والحق .

ان حركات التحرر في روديسيا والتي ساعدها المجتمع الدولي قد رفعت راية الكفاح ، ومن خلال الأحداث السياسية التي لاحظناها في السنوات الأخيرة في جمهورية روديسيا ، فسوف تنتهي الأحوال بهزيمة أيان سميث ، ان حاولت حفنة من المستعمرين البيض أن تفرض رغبتهم على الأغلبية الأفريقية ولكنها اضطرت الى مواجهة الحقيقة .

ان افتتاح مؤتمر جنيف الأخير مع مشاركة حركات التحرر الافريقية يثبت التفيرات التي طرأت على روديسيا . اننا نوجه نداء الى بريطانيا حتى تستمر في أداء دورها بتسهيل تولى الأغلبية الافريقية السلطة في روديسيا .

وفي افريقيا الجنوبية ، فان الثورة الشعبية في سويتو وأعمال القمع العنيفة التي مارستها الحكومة ضد سكان سويتولا تعتبر ظاهرة منفصلة ، ولكنها تكلمة منطقية لكفاح التحرر الذي بدأ منذ بضع سنوات .

ان المجتمع الدولي سوف يتذكر دائما أحداث شاريفيل ، حيث تم قتل النساء والأطفال والكبار ، وانها مفارقة يصعب تفسيرها وفهمها عند ما تنتمي حكومة كهذه لمنظمتنا ، وعند ما يكون قد سمح لها بالدفاع عن مبادئ تتعارض مع روح ميثاقنا ، ونساء الى متى تستطيع افريقيا الجنوبية ودول شبيهة بها ، أن تستمر في تحدى الام المتحدة ضد الشعوب التي تدافع عن حقوقها .

لقد حان الوقت لأن تتحقق اليقظة المرجوة التي تنتظرها الشعوب المضطهدة من منظماتنا .
وحان الوقت لكي تزول من مجتمعنا نظم الحكم القائمة ، كالتي في افريقيا الجنوبية ، على السيطرة
والاستغلال واخضاع الملايين من البشر ، وحان الوقت أخيرا لكي تعطي منظماتنا الشعوب التي
مازالت تؤمن بها مزيدا من الأسباب للاعتقاد بانتصار العدل والقانون .

وانا كنا على يقين من أن عملية التحرر لرجعة فيها ، فاننا لانستطيع الا أن نشعر بالقلق
ازاء تعزيز الطاقات الهجومية والدفاعية ، والتعاون المتزايد بين بعض الدول وبين المعاقلة
الأخيرة للسيطرة .

ان وسائل القهر التي تتبع في جنوب افريقيا ليست ثمرة عبقرية فورستر وحدها ، فان اسرائيل
عن طريق معونتها الفنية والمادية لحكومة أفريقيا الجنوبية تساهم في ايجاد وسائل لتعذيب شعب
افريقيا الجنوبية . وانا تركنا هذا التعاون ينمو بدون اداة ، وانا لم نتخذ اجراءات لوقفه فاننا
سنكون قد شجعنا هاتين الحكومتين على مواصلة سياسة القمع والقهر .

ومع ذلك فان التغييرات التي تحدث في العالم وفي هيئة الأمم المتحدة على وجه الخصوص
تبدى بوادر الأمل ، ان اداة هيئة الأمم المتحدة القاطعة لما يسمى بجمهورية ترانسكي تبين هذا
التغير ، وان عقد مؤتمر جنيف الخاص برود يسيا والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة أخيرا التي
طلبت باستئناف المفاوضات بشأن الشرق الاوسط بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية هي من المظاهر
التي تنبئ بحتمية انتصار الشعوب التي تكافح من أجل تحررها .

ويجدونا الامل في أن العدالة والحق سوف تنتصران على العقبات الاخيرة القائمة في
طريق تحرر الشعوب ، وان هيئة الامم المتحدة سوف تقدم كما قدمت من قبل في هذا الشأن المساهمة
اللائقة بها .

السيد هركا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : بيود وفدي أن يغتم هذه
الفرصة لكي يرحب بممثلي جمهورية أنغولا الشعبية بيننا هنا ، والواقع أنه خلال المناقشة حول هذا
البند بعينه في دورة السنة الماضية استمعنا الى كلمات تأييد هامة لشعب أنغولا الذي كان في
ذلك الوقت يمر بفترة معقدة هي فترة مولد استقلاله . ان وفدي - ولقد كان دائما وبشكل قاطع -
يقف الى جانب شعب أنغولا ، يعتبر وجود ممثلي أنغولا بيننا شاهد انتصار للدول التي تناضل من
أجل استقلالها وحريتها .

ولقد حدثت تغييرات كثيرة في مجال تصفية الاستعمار خلال السنة الماضية . فمن ناحية نجد أن التصميم القوى للأمم المتحدة على أن تناضل من أجل استقلالها قد تعزز كثيرا . ومن ناحية أخرى فإن محاولات القوى الامبريالية لوقف — أو على الأقل ابطاء — هذه العملية التاريخية الهامة قد ازداد كثيرا . ولقد بدأ يتضح أن السنة القادمة سوف تشهد استمرارا للفترة الحاسمة التي نجد مصير الدول المستعمرة خلالها سوف يتقرر بشكل نهائي . وهذا هو السبب في اننا نجد من المهم للغاية أن جبهة مناهضة الاستعمار في منظماتنا يجب أن تزيد من ضغطها السياسي والمعنوي على القوى الاستعمارية في هذه الدورة الحالية .

ان جوهر النضال التحرري الوطني الحالي للشعوب المستعمرة نجده في الجنوب الافريقي والنسبة لغالبية الناس الذين يعيشون هناك ، فان الاهداف الانسانية لمنظماتنا ماتزال مجرد حلم . وفي الفترة الاخيرة فان الموقف في الجنوب الافريقي قد أصبح موضوعا لنشاطات دبلوماسية حية . ومن الواضح أن الاهتمام المتزايد من جانب الدول الغربية الكبرى لم يعلن الا بعد أن أصبح واضحا أن أمم افريقيا باستطاعتها أن تهدد وجود النظم العنصرية وأن توقف نهب الاحتكارات الغربية للموارد الانسانية والمادية وأن تحقق الاستقلال للقارة الافريقية كلها . ويمكن لذلك أن يرى أن من المواجهات المثيرة النهائية فيما بين الماضي والحاضر في افريقيا . بين بقايا الاستعمار وافريقيا المستقلة ، هو ما يتم في افريقيا الجنوبية . ان النضال بين الامم الافريقية من أجل الاستقلال هو بهذا المعنى جانب هام من جوانب التقدم العالمي .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا يرى أن ادانة النظم العنصرية في افريقيا الجنوبية يجب أن يقترن بتدابير حاسمة بما فيها العقوبات . وان تلك الوفود التي تعوق افعال وممارسة ضغط محدود وشامل على العنصريين لا يرتكبون فقط جريمة ضد الشعوب الافريقية المتحدة وانما يعرضون للخطر أيضا السلم والامن في افريقيا كلها .

وبذلت مؤخرا محاولات لعرقلة عملية تصفية الاستعمار في اقاليم الجزر الصغيرة . ان المواد الواضحة والقاطعة للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥) تنص على أن كل اقليم ، بصرف النظر عن مساحته أو عدد سكانه ، من حقه أن يحصل على الاستقلال .

وبصفة خاصة وخلال السنة الماضية فان السلطات القائمة بالادارة قد أبدت قدرة على الابتكار

والابداع لتبرير استمرار وجودها في هذه الاقاليم المستعمرة . ولقد علمنا بالرأى القاطع بأن الاستقلال - فيما يزعمون - انما هو واحد من الاحتمالات الموجودة في اطار تصفية الاستعمار ، وان الحق في تقرير المصير هو الأولوية رقم واحد ، هذه الأولوية المؤكدة - مع ذلك - تقترن بالقول بأنه مادامت الدولة المستعمرة والمسؤولة عن الادارة دولة ديمقراطية - فيما يزعمون - فان الاستفتاء في الاقليم المستعمر يكون بالضرورة ديمقراطيا ، ومن المناسب أن نلاحظ أن هذا الاسلوب في تطبيق حق تقرير المصير يميل فعلا الى استبعاد فكرة الاستقلال ، وهذا من الناحية العملية يمكن أن يعني ضم اقليم صغير الى اراضي الدولة القائمة بادارته .

وفضلا عن ذلك فان هناك محاولات تجرى لوقف التعاون بين مجلس الوصاية والجمعية العامة بما يؤدي في النهاية الى استبعاد الاقاليم المستعمرة المعنية من قائمة الاقاليم التي يمكن أن ينطبق عليها تصفية الاستعمار وبرنامج عمل لجنة الاربعة والعشرين . ان ممثل الاتحاد السوفياتي تحدث تفصيلا عن هذا الموضوع ويشترك وفد بلادي آراءه تماما . ونحن نظن أن الحاجة الى تصفية الاستعمار في كل الاقاليم بصرف النظر عن عدد سكانها أو مساحتها شيء واضح للغاية .

وفي نفس الوقت فان وفدي يود أن يعلن أننا ننظر الى موضوع تصفية الاستعمار ليس فقط على انه معيار للطابع الانساني لمنظمتنا وانما أيضا كشرط مسبق لتأمين السلم في جميع انحاء العالم . ان موقف وفد تشيكوسلوفاكيا كان دائما وما يزال لصالح الشعوب المستعمرة التي تناضل من أجل استقلالها وحريتها وحققها في تقرير المصير ، ولم تغير مطلقا هذا الموقف لأنه ينبع من تاريخ بلادنا وواقعها الاشتراكي في الوقت الراهن .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : الآن أدعو الممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد ، وقبل ذلك ، أود أن أذكرهم بأنه بمقتضى قرار الجمعية العامة فان الوقت المحدد لحق الرد هو (١ دقائق) .

السيد ابراهيم (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أحاط وفدى علما ببيان سفير الصومال بشأن ما يسمى بالصومال الفرنسي (جيوتي) بعد اعتماد القرار A/RES/31/59 ، في الجلسة العامة ٨٥ للجمعية العامة . وعلى النقيض مما يفهمه مقدمو هذا القرار فان بيان سفير الصومال أكد أن هذا القرار يهتم فقط بتصفية الاستعمار بالنسبة لهذه القضية مستبعدا كل القضايا الأخرى التي يتناولها القرار صراحة .

وقبل أن أنتقل لتصحيح المحضر ، أود أن أعرب عن ارتياح وفدى لأن هذا القرار حظي بتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ونحن راضون عن اعتماده لأننا نعتقد أنه ينطوى على العناصر الضرورية للاستقلال الحقيقي وأمن جيوتي في المستقبل وبالتالي فانه يسهم اسهاما ايجابيا في الاستقرار والسلم في المنطقة .

ان وفد أثيوبيا لا يشعر بالدهشة ان يجد سفير الصومال يحاول تقييد نطاق وأهداف القرار ٣١ / ٥٩ . ورغم ذلك نشعر بالحزن لأن الممثل الدائم للصومال حاول وبسرعة كبيرة أن يوجه ضربة قاتلة الى الآمال الكبرى للمجتمع الدولي على القرار باعتباره الحد الأدنى المطلوب لحسم مشكلة جيوتي .

ولو أن القرار قد حظي بالفعل بتأييد غلاب ، لأنه أساسا تحدث عن المشاكل الخاصة لجيوتي بطريقة مسؤولة وواقعية ، ونص على تصفية الاستعمار عن المنطقة بسرعة ، وفي الوقت نفسه عمل على التأكد من أن وجوده في المستقبل كدولة مستقلة ذات سيادة لن يتعرض للخطر . وهكذا فان اتفاق الرأى الذى تحقق بالنسبة للقرار كان نتيجة للجهود الكبرى التي قامت بها المجموعة الافريقية ، وخاصة أعضاء بعثة تقصي الحقائق في جيوتي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية الذين بذلوا قصارى جهدهم لكي يعكس القرار الجوانب الأساسية لمشكلة جيوتي ، بعد مفاوضات صعبة وحساسة استغرقت وقتا كثيرا مع الأطراف المعنية . ومن هنا ، فان القول بما يتعارض مع هذه الحقائق الأساسية ، والتحفظات أو عدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة

عدم الانحياز والذي أيدها تماما هذا القرار تعتبر غير مقبولة لوفدى ، وأنا واثق ، أنها غير مقبولة لوفود أخرى كثيرة .

ان الادعاء بأن الصومال لا توافق على أى تفسير سوى ذلك التفسير الذى أعطاه السفير بشكل انفرادى في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ أكثر خبثا لسببين : أولا، ان ذلك ينفي بشكل واضح الاعلانات الرسمية لزعماء وفدى اثيوبيا والصومال باسم حكومتيهما في دورة موريشيوس لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وتأكدت في اللجنة الرابعة وهي :

” الاعتراف باستقلال وسيادة مايسعى بالصومال الفرنسي (جيبوتي) سلامته الاقليمية

واحترام ذلك بعد حصوله على الاستقلال ” .

ثانيا ، أن ذلك يمثل محاولة لتمهيد الطريق — وان كان بطريقة ذكية — لتحقيق مخططات

الصومال بالنسبة للاقليم . ان اقتباسا مختصرا من المذكرة التي قدمتها الصومال الى لجنة الأربعة والعشرين في عام ١٩٦٥ تزيد النقطة وضوحا :

” ان نوايا جمهورية الصومال تكمن في اعادة ادماج كل الأراضي التي يسكنها شعب

الصومال في أمة واحدة هي جمهورية الصومال على أساس حق تقرير المصير لشعب الاقليم ” .

هذا مقتبس من الوثيقة A/6300/Rov.1 الفصل السابع ، المرفق الثاني ، الفقرة ٣٧ .

هذا هو الاختيار الذى تود الصومال أن تستفيد منه الآن بتأكيد أن مشروع القرار يتحدث

فقط عن ذلك الجانب من القضية الخاص بتصفية الاستعمار .

ماهي الأحكام الرئيسية للقرار ٣١ / ٥٩ ؟

أولا ، يدعو القرار فرنسا أن تنفذ بشكل منصف وديمقراطي خططها المعلنة وأن تتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في الدعوة الى عقد مؤتمر مائدة مستديرة تشارك فيه كل الأطراف السياسية وحركات التحرير ، وأن تسهل عودة كل اللاجئين الذين هم سكان بحسن النية في جيبوتي وفقا لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ، والأمم المتحدة حول هذا الموضوع .

ثانيا ، يؤكد القرار من جديد قرار الجمعية العامة رقم ٣٤٨٠ (د - ٣٠) الذى ، ضمن

أمور أخرى ،

” يدعو كل الدول أن تنبذ وأن ترفع جانبا كل مطالبها بالنسبة للاقليم وأن تعلن أن كل

الأعمال التي تؤكد مثل هذه المطالب باطله ولاغية ” .

ثالثا ؛ يؤيد القرار كل قرارات منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بموضوع جيبوتي وبصفة خاصة القرار (XXV) SM/Res. 431/Rev.1 و CM/Res.480(XXVII) وكذلك الاعلان الهام الذي اعتمده الدورة السابعة والعشرين للجنة التحرير لأفريقيا في دار السلام . ان منظمة الوحدة الأفريقية في قرارها (CM/Res.431(Rev.1) بعد :

”تهنئة الدولتين المجاورتين لما يسمى بالصومال الفرنسي (جيبوتي) لاعلاناتهما التي أعلنتا بها احترامهما للاستقلال الكامل وعدم الاشتراك في الشؤون الداخلية للاقليم تدعو الدولتين الى نبذ أية مطالبة من جانبهما بالاقليم .

أما القرار (XXVII) CM/Res.480 فيوافق على توصيات واعلانات منظمة الوحدة الأفريقية التي تؤكد :

” ان الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة أثيوبيا والصومال ، التزمتا بضمان واحترام استقلال وسلامة أراضي ما يسمى بالصومال الفرنسي (جيبوتي ” . هذه هي القرارات التي أيدتها الآن الجمعية العامة في قرارها ٥٩/٣١ .

وانا كانت الصومال بالتفسير المفيد الذي أعطته لهذا القرار تفترض أن المجتمع الدولي سوف يسكت أو يوافق على مطامحها الإقليمية في جيبوتي ، فان ظلما كبيرا سوف يكون قد حاق بشعب الاقليم عشية استقلاله . وبالنسبة لسلم واستقرار المنطقة فان آثار مثل هذا الافتراض قد تكون محزنة للغاية ، ولو نتيجة لمناورات الصومال الأخيرة حدث أي تأخير بلا داعي أو آثار سيئة بالنسبة للبرنامج أو الجدول الزمني الموجود في القرار بالنسبة لاستقلال جيبوتي ، فلا أحد — وخاصة شعب جيبوتي — سوف يجد صعوبة في التعرف على الحافز وراء ذلك من جانب الدولة المعنية .

وفي هذا الصدد هناك معلومات أود أن أبلغها للجمعية العامة ، في يوم الأحد ٥ كانون الأول / ديسمبر ، أعلن راديو مقديشيو سجن ثلاثة زعماء من جبهة تحرير الساحل الصومالي بأمر من السلطات الصومالية . هؤلاء المسجونون ضمن آخرين هم ، عبد الله ويرى حالف ، رئيس هذه الحركة ، وعمر عثمان رابي وطاهر ابراهيم عيسى . وآخر اثنين من هؤلاء شاركوا بالفعل منذ بضعة أسابيع في مداوات اللجنة الرابعة بشأن موضوع جيبوتي ، كمراقبين من جبهة تحرير الساحل الصومالي .

هذه هي الموجة الثالثة من موجات سجن زعماء هذه الحركة الذين رفضوا أن تستعملهم الصومال كأداة للتخريب في عملية استقلال جيبوتي . ان الثلاثة رؤساء المتعاقبين ورفاقهم اما قد سجنوا ، أو اضطروا الى الهرب من الصومال خلال سنة ، لأنه قد شك في أنهم يظهرين ميولا قومية .

ان كلمة ممثل الصومال في أول كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، والمعلومات التي عرضتها الآن على الجمعية العامة لا يجب أن توضع جانبا ، على انها مجرد مصادفة . انها تحركات منسقة تتبع استراتيجية معدة جيدا لضم جيبوتي وفي مواجهة تحدى الصومال للاحكام الواضحة والواردة في القرار ٥٩ / ٣١ والخطر الذي يمثله ذلك بالنسبة للاستقلال والأمن في المستقبل لجيبوتي ، وكذلك السلم والاستقرار في المنطقة . . .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد تحدث المتكلم اكثر من عشر دقائق حتى الآن ، وأرجو ان يكمل كلمته .

السيد ابراهيم (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة يجب أن تخلص الى نتيجة واحدة ممكنة ، وهي ان الصومال تعد لاستيعاب الاقليم في النهاية . ومن جانبنا يجب ان يسجل بوضوح ان القرار ٥٩ / ٣١ قد تحدث عن كل جوانب موضوع جيبوتي بما في ذلك الانهاء الفوري للاستعمار فيها . ان أى تفسير مخالف لذلك ، أو مقيّد للقرار ٥٩ / ٣١ ترفضه اثيوبيا رفضا قاطعا .

السيد ليكونت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : لم يرغب وفد بلادي التدخل في المناقشة الكبرى التي دارت في الاسبوع الماضي حول الحالة في الشرق الاوسط . ولكننا نود ان نعلن اليوم انه ببالغ الدهشة استمعنا الى تعليل التصويت يوم أول كانون الاول / ديسمبر ، من جانب ممثل الصومال بشأن موضوع اقليم عفار وعيسى الفرنسي . وانا كان وفد بلادي قد احسن فهم ما قاله السفير حسين ، فأرجو ان تسمحوا لي ان اذكر بأن بلده كان من اصحاب مشروع القرار المقدم للجنة الرابعة ، وان القرار الذي اتخذ في الجمعية العامة تناول " بصفة محددة مشكلة انهاء الاستعمار في ذلك الاقليم " وان وفده لا يستطيع ان يوافق على أى تفسير لهذا القرار بخلاف الصورة التي تم شرحه عليها . .

هل يعني هذا ان البيانات الجادة الصادرة عن رئيسي وفدى اثيوبيا والصومال التي نذكر بها في هذا النص والذي بمقتضاها تعترف حكومتاهما باحترام وتأييد استقلال وسيادة ووحدة أراضي الاقليم بعد استقلاله، ليس لها أية قيمة . وانها لاغية ولا أساس لها ؟ ان وفدى ، واني واثق من أن وفود كافة الدول الاعضاء في هذه الجمعية لا يمكنهم تصور ذلك لأن الاهمية الاساسية لهذه المناقشة ولهذا القرار كان يجب أن تقضي بالحصول من الدولتين المجاورتين على تأكيدات لا رجعة فيها بشأن استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدولة المقبلة .

هناك بطبيعة الحال موضوع استقلال الاقليم . وكما تعلمون فان بلدي ستفعل ما يتعين عليها أن تحققه لسيادة هذا الاقليم حسب رغبة سكانه . ولكن يجب ألا ننسى ان هناك مرحلة تالية للاستقلال كذلك . وبالنسبة لهذه الفترة الهامة على وجه التحديد فقد اتخذ هذا القرار . وآمل في هذه الكلمة التي استمعنا اليها يوم أول كانون الاول / ديسمبر، الا تعبر عن الموقف الحقيقي للصومال ، وان هذه الدولة كما اعلنت رسميا يوم ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ردا على طلب رئيس مجلس حكومة جيبوتي السيد كاميل ، تلتزم بأن تحترم سيادة ووحدة أراضي الدولة الجديدة بعد استقلالها . كما تلتزم بالامتناع عن أى تدخل في شؤونها الداخلية . واذا لم يكن الامر كذلك فيجب على المجتمع الدولي أن يتنبه الى ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠